

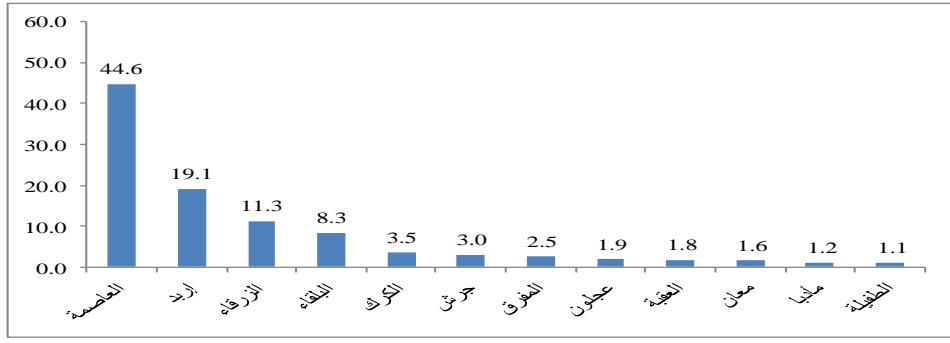
## خبر صحفي

**-الإحصاءات العامة: 3.2 مليون م<sup>2</sup> مساحة الأبنية المرخصة في المملكة خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2020 بانخفاض نسبته 27.5% مقارنة مع نفس الفترة من عام 2019.**

يشير التقرير الشهري الصادر عن دائرة الإحصاءات العامة حول تراخيص الأبنية في المملكة خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2020، أن إجمالي مساحة الأبنية المرخصة بلغت نحو 3158 ألف م<sup>2</sup>، مقارنة مع 4355 ألف م<sup>2</sup> خلال نفس الفترة من عام 2019، بانخفاض نسبته 27.5%. وبلغ إجمالي عدد رخص الأبنية الصادرة في المملكة 10612 رخصة خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2020، مقارنة مع 13739 رخصة خلال نفس الفترة من عام 2019، بانخفاض نسبته 22.8%. وبلغت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض السكنية خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2020 نحو 2720 ألف م<sup>2</sup>، مقارنة مع نحو 3362 ألف م<sup>2</sup> خلال نفس الفترة من عام 2019، بانخفاض نسبته 19.1%، في حين بلغت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض غير السكنية خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2020 نحو 438 ألف م<sup>2</sup>، مقارنة مع نحو 993 ألف م<sup>2</sup> خلال نفس الفترة من عام 2019، بانخفاض نسبته 55.9%. وشكلت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض السكنية خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2020 ما نسبته 86.1% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة، في حين شكلت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض غير السكنية ما نسبته 13.9% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة.

وعلى مستوى الأقاليم، بلغت حصة إقليم الوسط ما نسبته 65.4% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة، في حين بلغت حصة إقليم الشمال ما نسبته 26.5% وإقليم الجنوب ما نسبته 8.1%. وشكلت المساحة المرخصة للأبنية الجديدة والإضافات على الأبنية القائمة ما نسبته 56.4% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2020، في حين شكلت المساحة المرخصة للأبنية القائمة ما نسبته 43.6%. وبلغ إجمالي مساحة الأبنية المرخصة للأبنية الجديدة والإضافات على الأبنية القائمة نحو 1781 ألف م<sup>2</sup> خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2020 مقابل نحو 2231 ألف م<sup>2</sup> خلال نفس الفترة من عام 2019، بانخفاض نسبته 20.2%.

الشكل (1): التوزيع النسبي للمساحات المرخصة حسب المحافظة خلال الأشهر الثمانية الأولى لعام 2020



مستوى

أما على

شهر آب لعام 2020، فقد أظهرت البيانات أن عدد رخص الأبنية بلغ 2029 رخصة، كما بلغت مساحة الأبنية المرخصة 533 ألف م<sup>2</sup> مقارنة مع 496 ألف م<sup>2</sup> خلال نفس الفترة من عام 2019، بارتفاع نسبته 7.5%.

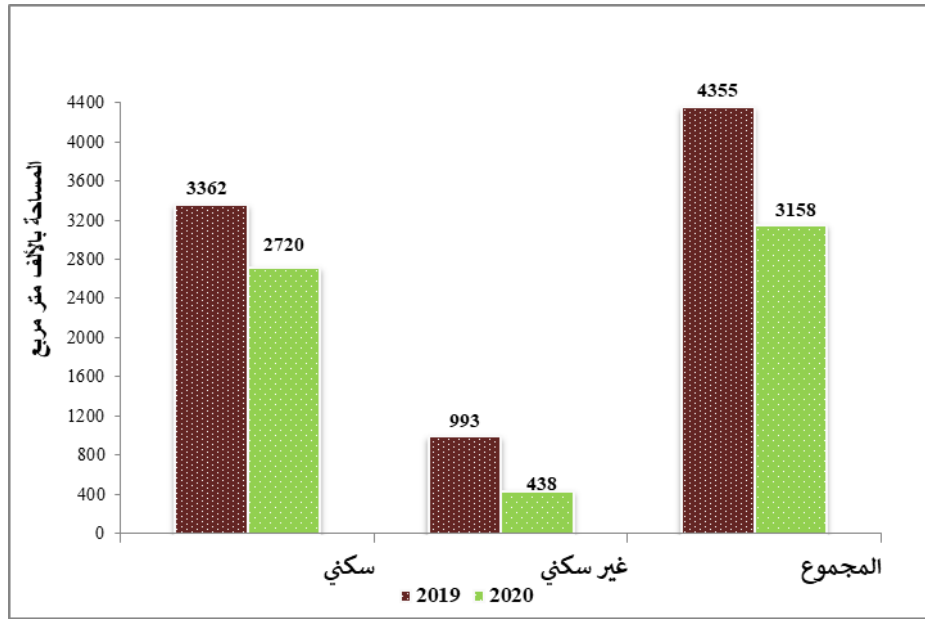
جدول (1) عدد الرخص ومساحة الأبنية المرخصة خلال الأشهر الثمانية الأولى من عامي 2019 و 2020 (المساحة

بالألف متر مربع)\*

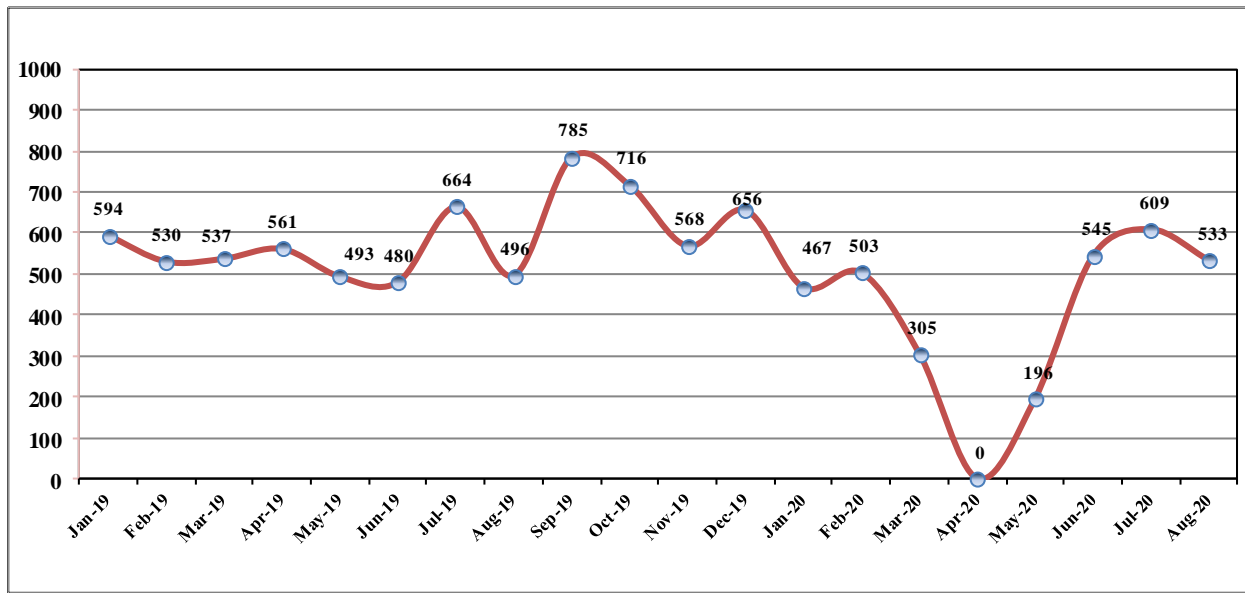
| نسبة التغير في المساحات المرخصة % | 2020    |           | 2019    |           | الشهر        |
|-----------------------------------|---------|-----------|---------|-----------|--------------|
|                                   | المساحة | عدد الرخص | المساحة | عدد الرخص |              |
| 21.4 -                            | 467     | 1605      | 594     | 1917      | كانون الثاني |
| 5.1 -                             | 503     | 1571      | 530     | 1680      | شباط         |
| 43.2 -                            | 305     | 961       | 537     | 1785      | آذار         |
| 100.0 -                           | 0       | 0         | 561     | 1786      | نيسان        |
| 60.2 -                            | 196     | 536       | 493     | 1466      | أيار         |
| 13.5 +                            | 545     | 1784      | 480     | 1421      | حزيران       |
| 8.3 -                             | 609     | 2126      | 664     | 2057      | تموز         |
| 7.5 +                             | 533     | 2029      | 496     | 1627      | آب           |
| 27.5 -                            | 3158    | 10612     | 4355    | 13739     | المجموع      |

\*يوجد اختلاف في المجاميع ناتج عن التقريب

الشكل (2): مساحة الأبنية المرخصة حسب نوع إشغال المبنى خلال الأشهر الثمانية الأولى لعامي 2019 و 2020



الشكل (3): مساحة الأبنية المرخصة حسب الشهر خلال عامي 2019 و2020 (بالآلاف متر مربع)



وتوفر دائرة الإحصاءات العامة بيانات حول عدد رخص الأبنية ومساحة الأبنية المرخصة وأنواع استعمالات المباني في المملكة حسب المحافظة بهدف تزويد المخططين وراسمي السياسات ومتخذي القرار بمؤشرات حول جزء مهم من قطاع الإنشاءات وهو النشاط العمراني، بينما يمثل الإنفاق الحكومي على مشاريع الأبنية والطرق والبنية التحتية وغيرها الجزء الآخر المكمل لهذا القطاع ويتم تغطيتها من خلال مسوحات أخرى، باستثناء المشاريع الحكومية التي يتم ترخيصها لدى الجهات المانحة للترخيص حيث يتم شمولها في هذا التعداد.

إن مؤشرات رخص البناء تعبر عن الواقع الفعلي للنشاط العمراني لأن الرخصة تعني على الأرجح المباشرة الفعلية في البناء، بينما عقود التصميم والمخططات الهندسية التي تعتمد عليها الجهات الأخرى تمثل الخطط المستقبلية للنشاط العمراني ومرحلة من مراحل الترخيص قد لا يتم استكمالها.

---

للاستفسار يرجى الاتصال بالسيد محمد ضمرة أو الأنسة آمال سماوي/قسم الإنشاءات: هاتف (5300700 - 1327)